

التهج السادس

الفصل الأول

إشارة

إلى القضايا من جهة ما يصدق فيها أو نحوه - وفي نسخة « ونحوه »*

(١) أصناف القضايا المستعملة فيما بين القائسين ، ومن يجرى

مجراهم أربعة :

مسلمات .

ومظنونات وما معها .

ومشبهات بغيرها .

ومخيلات .

• أقول : لما فرغ من بيان الأحوال الصورية للقضايا ، شرع في بيان أحوالها المادية ، فإنهما يشتركان في أن البحث عنهما من حيث يتعلق بالقضايا المفردة ، متقدم على البحث عن صور الأقوال المتألفة عن القضايا ومواردها .

وقوله : « أو نحوه » أى من جهة ما تخيل ؛ فإن التصورات تشبه التصديق من حيث إنه أيضاً انفعال ما للنفس تحدها القضية .

قوله :

(١) أقول : يريد بمن يجرى مجرى القائسين ، مستعملي الاستقراءات ، والتمثيلات .

وجه الحصر : أن القضية :

إما أن تقتضى تصديقاً .

أو تأثيراً غير التصديق .

أو لا تقتضى أحدهما .

والأول :

(٢) والمسلمات :

إما معتقدات .

وإما مأخوذات .

(٣) والمعتقدات أيضاً - وفي نسخة بدون كلمة « أيضاً » - أصنافها

ثلاثة : الواجب قبولها

والمشهورات .

والوهميات .

إما أن يقتضى تصديقاً جازماً .

أو غير جازم .

والجازم :

إما أن يكون لسبب ، أو لما يشبه السبب .

وما يكون لسبب ، فهو المسلمات .

وما يكون لما يشبه السبب ، فهو المشبهات بغيرها .

وغير الجازم هو المظنونات .

وما معها هو المشهورات في بادية الرأي ، والمقبولات من وجه .

وما يقتضى تأثيراً غير التصديق ، فهو الخيالات .

وما لا يقتضى تصديقاً ولا تأثيراً ، فلا يستعمل لعدم الفائدة .

(٢) وذلك لأن السبب :

إما أن يكون عن تلقاء نفس المصدق

أو من خارج .

(٣) وذلك لأن الحكم إما أن يعتبر فيه المطابقة للخارج ، أولاً .

فإن اعتبر ، وكان مطابقاً قطعاً ، فهو الواجب قبولها .

وإلا فهو الوهميات .

وإلا تعتبر فهو المشهورات .

قوله :

(٤) والواجب قبولها : ا

أوليات

ومشاهدات .

ومحربات ، وما معها ، من الخدسيات والمواترات ، وقضايا

قياساتها معها

(٤) وذلك لأن العقل :

إما أن لا يحتاج فيه إلى شيء غير تصور طرفي الحكم .

أو يحتاج .

والأول : هو الأوليات .

والثاني : لا يخلو .

إما أن يحتاج إلى ما ينضم إليه ويعينه على الحكم .

أو ينضم إلى المحكوم عليه .

أو إليهما معاً .

والأول : هو المشاهدات .

والثاني : لا يخلو :

إما أن يكون تحصيل ذلك الشيء ، بالاكتساب .

أو لا يكون .

وما بالاكتساب :

إما أن يكون بالسهولة .

أو لا بالسهولة .

والأول : هو الخدسيات .

والثاني : ليس من المبادئ ، بل هو العلوم المكتسبة .

وما ليس بالاكتساب ، فهو القضايا التي قياساتها معها .

وما يحتاج فيهما إلى كليهما :

فإما أن يكون من شأنه أن يحصل بالإحساس ، وهو المتواترات .

(٥) فلنبداً بتعريف أنحاء الواجب قبولها ، وأنواعها من هذه الحملة .

فأما الأوليات فهي القضايا التي يوجبها العقل الصريح لذاته ، ولغريزته - وفي نسخة « ولغريزتيه - لا لسبب من الأسباب الخارجية عنه ؛ فإنه - وفي نسخة « وإنه » - كلما وقع للعقل التصور ، لحدودها - وفي نسخة « بحدودها » - بالكنه ، وقع له ، التصديق فلا يكون

ولما أن لا يكون ، وهو المحربات .

فهذه ستة أقسام .

وظاهر كلام الشيخ يقتضى أنه جعلها أربعة أقسام :

أحدها : ما لا يحتاج فيه العقل إلى شيء غير تصور طرفي الحكم ، وهو الأوليات .

وثانيها : ما يستعان فيه بالحواس ، وهو المشاهدات .

وثالثها : ما يحتاج فيه إلى غير تصور الطرفين :

وهو إما نحى ، وهو المحربات وما معها ، من الحدسيات ، والمتواترات .

ولما ظاهر غير مكتسب ، وهو القضايا التي قياساتها معها .

وأما الظاهر المكتسب ، فليس يقع في المبادئ .

واعلم أن هذه التقسيمات ليست بداتية؛ فإن الأقسام قد تتداخل باعتبارات ، كما

سيجىء بيانه ؛ ولذلك جعلها الشيخ أصنافاً ، لأنواعاً .

قوله :

(٥) أقول : الحكم الذى له علة فهو إنما يجب إذا اعتبر مع علة ، ولا يجب

بدون ذلك .

والحكم اليقيني هو الواجب في نفسه ، الذى لا يتغير ، وهو الذى يجب قبوله .

فكل حكم عرف بعلة فهو يقينى ، وما لا يعرف بعلة ، فهو ليس يقينى ، سواء

كان له علة أو لا .

والعلة قد تكون هي أجزاء القضية .

وقد تكون شيئاً خارجاً عنها .

— وفي نسخة بدون عبارة « التصديق فلا يكون » — للتصديق فيها — وفي نسخة « فيه » — توقف إلا على وقوع التصور والفظانة — وفي نسخة « والفظامة » — للتركيب .

ومن هذه — وفي نسخة « ومن هذا » — ما هو جلي للكل ؛ لأنه واضح تصور — وفي نسخة « واضح وتصور » — الحدود ومنها — وفي نسخة « ومنه » — ما ربما خفي وافتقر إلى تأمل الحفاء — وفي نسخة « تأمل الحفاء » وفي أخرى « خفاء » بدون كلمة « تأمل » — في تصور حدوده .

فإنه إذا التبس التصور التبس التصديق وهذا القسم لا يتوعم — وفي نسخة « لا يتوعم » — على الأذهان المشتعلة — وفي نسخة « المشتعلة » — النافذة في التصور .

(٦) وأما المشاهدات فكالمحسوسات ، وهي — وفي نسخة « فهي » — القضايا التي إنما نستفيد التصديق بها من الحس .

وهو الحكم الأول الذي يوجب العقل الصريح ، لنفس تصور أجزاء القضية ، لا بسبب خارج .

فإن كانت أجزاء القضية جلية التصور ، جلية الارتباط ، فهو واضح للكل . وإن لم يكن كذلك ، فهو واضح لمن تكون جلية عنده ، غير واضح لغيره . وإذا توقف العقل في الحكم الأول بعد تصور الأجزاء فهو : إما لنقصان الغريزة ، كما يكون للبله والصبيان .

وإما لتدنيس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات ، كما يكون لبعض العوام والجهال قوله :

(٦) أقول : هذه ثلاثة أصناف :

أحدها : نجده بحواسنا الظاهرة ، كالحكم بأن النار حارة .

والثاني : ما نجده بحواسنا الباطنة ، وهي القضايا الاعتبارية ، بمشاهدة قوى غير

الحس الظاهر .

مثل حكمنا بوجود الشمس ، وكونها - وفي نسخة «وأنها» - مضيئة
وحكمنا بكون - وفي نسخة « بأن » - النار حارة .

وكقضايا اعتبارية لمشاهدة - وفي نسخة «بمشاهدة» - قوى غير
الحس ، مثل معرفتنا بأن لنا فكرة ، وأن لنا خوفاً وغبضاً . وأنا - وفي
نسخة « وأن » وفي أخرى « وأما » - نشعر بذواتنا وبأفعال ذواتنا .

(٧) وأما المحربات فهي قضايا وأحكام تتبع مشاهدات منا - وفي
نسخة « مما » - تتكرر فتفيد ادكاراً بتكررها - وفي نسخة « بتكررها » -
فيتأكد منها عقد قوى لا يشك فيه .

وليس على المنطقي أن يطلب السبب في ذلك ، بعد أن لا يشك في
وجوده فر بما أوجبت التجربة قضاء جزماً .

الثالث : ما نجده بنفوسنا ، لا بآلاتها ، وهي كشعورنا بذاتنا وبأفعال ذواتنا
والأحكام الحسية ، جميعها جزئية ؛ فإن الحس لا يفيد إلا أن هذه النار حارة ، وأما الحكم
بأن كل نار حارة ، فحكم عقلي ، استفاده العقل من الإحساس بجزئيات ذلك الحكم ،
والوقوف على علله ، ويجرى مجرى المحربات من وجه .

قوله :

(٧) أقول : المحربات تحتاج إلى أمرين :

أحدهما : المشاهدة المتكررة .

والثاني : القياس الخفي .

وذلك القياس هو أن يعلم أن الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون اتفاقياً ، فإذا
هو إنما يستند إلى سبب .

فيعلم من ذلك أن هناك سبباً ، وإن لم تعرف ماهية ذلك السبب .

وكلما علم حصول السبب حكم بوجود المسبب قطعاً ؛ وذلك لأن العلم بسببية السبب ،

وإن لم تعرف ماهيته ، يكنى في العلم بوجود المسبب .

والفرق بين التجربة والاستقراء :

أن التجربة تقارن هذا القياس .

وربما أوجبت قضاء أكثرية .

ولا تخلو عن قوة قياسية خفية تخالط المشاهدات .

وهذا مثل حكمنا أن الضرب بالخشب مؤلم ، وإنما تنعقد التجربة
- و نسخة « بالتجربة » - إذا أمنت النفس كون الشيء بالاتفاق .

وتنضاف إليه أحوال الهيئة - وفي نسخة بدون كلمة « الهيئة » -
فتنعقد التجربة .

والاستقراء لا يقارنه .

ثم إن التجربة قد تكون كلياً ، وذلك عند ما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يحتمل
معه تجويز اللاوقوع .

وقد يكون حكم واحد .

مجرباً كلياً عند شخص .

وأكثرية عند آخر ،

وغير مجرب أصلاً عند ثالث .

ولا يمكن إثبات المحرب للمنكر الذي لم يتول التجربة .

قوله: [وليس على المنطقي أن يطلب السبب في ذلك ، بعد أن لا يشك في وجوده]

إنما ذلك على الفيلسوف الناظر في كيفية استناد المسببات إلى أسبابها .

فالمجرب عند المنطقي من المبادئ .

وعند الفيلسوف ليس من المبادئ .

قوله: [وتنضاف إليه أحوال الهيئة فتنعقد التجربة] فالمشاهدة إذا تكررت مقرونة

بهيئة ما ، من وقوع في زمان بعينه ، أو مكان بعينه ، أو على وجه معين ، أو مع شيء

لا غير ، فالحكم الكلي إنما يحصل مقيداً بتلك القيود والشرائط ، فلا يحصل مطلقاً عنها

البتة .

وذلك كمن شاهد أن كل مولود بالزنج فهو أسود ، فله أن يحكم كذلك ، وليس

له أن يحكم أن كل مولود أينا كان فهو أسود .

(٨) وما يجري مجرى المحربات الحدسيات .
وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوى جداً ، فزال
معه الشك ، وأدعن له الدهن .
فلو أن جاحداً جمحد ذلك ؛ لأنه لم يتول الاعتبار الموجب لقوة
ذلك الحدس ، أو على سبيل المذاكرة - وفي نسخة « المناكرة » - لم
يتأت أن يتحقق - وفي نسخة « يحقق » - له ما تحقق عند الحدس مثل
قضائنا - وفي نسخة « قضايانا » - بأن نور القمر من الشمس - وفي
نسخة « بأن القمر من نور الشمس » - لهيئات - وفي نسخة « لهيئة » -
تشكل النور فيه .
وفيها أيضاً قوة قياسية ، وهي شديدة المناسبة للمجربات .

وينبغي أن يفرق بين ما يقارنه بالذات .
وبين ما يقارنه بالعرض ؛ لئلا يغلط .
فالخاص أن التجربة تعطي الحكم الكلي مقيداً ، والعقل المجرد هو الذى يعطيه مطلقاً ،
كما أن الحدس الذى يعطيه جزئياً .
قوله :

(٨) أقول : هي جارية مجرى المحربات في الأمرين المذكورين ، أعنى :
تكرار المشاهدة .
ومقارنة القياس .
إلا أن السبب في المحربات معلومة السببية ، غير معلوم الماهية .
وفي الحدسيات معلوم بالوجهين .
وإنما توقف عليه بالحدس ، لا بالفكر ؛ فإن المعلوم بالفكر ، هو العلم النظرى ،
فليس من المبادئ .

وسياتى الفرق بين « الفكر » و« الحدس » في « النمط الثالث » .
ولما كان السبب غير معلوم في المحربات ، إلا من جهة السببية فقط كان القياس
المقارن لجميع المحربات قياساً واحداً .

(٩) وكذلك القضايا التواترية - وفي نسخة « المتواترية » - وهي التي تسكن إليها النفس سكوناً تاماً يزول عنه - وفي نسخة « معه » - الشك لكثرة الشهادات ، مع إمكانه بحيث تزول الريبة عن وقوع تلك الشهادات على سبيل الاتفاق والتواطؤ - وفي نسخة « والمواطأة » -

وهذا مثل اعتقادنا بوجود « مكة » وجود « جالينوس » و « إقليدس » - وفي نسخة « وأوقليدس » وغيرهم - وفي نسخة « وغيرها » - .

ومن حاول أن يحصر هذه الشهادات في مبلغ عدد معلوم - وفي نسخة بدون كلمة « معلوم » - فقد - وفي نسخة « فقال » - أحال ؛ فإن ذلك ليس متعلقاً - وفي نسخة « معلقاً » - بعدد تؤثر الزيادة والنقصان فيه وإنما الرجوع - وفي نسخة « المرجوع » - فيه إلى مبلغ يقع معه اليقين - وفي نسخة « التبين » - فاليقين - وفي نسخة « واليقين » وفي أخرى « فالتبين » - هو القاضي بتوافي - وفي نسخة « بتوافر » - الشهادات ، لا عدد الشهادات .

وهذه أيضاً لا يمكن أن يُقنع جاحدها ، أو يُسكت بكلام .

والمقارن للحدسيات لا يكون كذلك ، فإنها أفيسة مختلفة ، حسب اختلاف العلل في ما هيته .

والحدسيات أيضاً تختلف بالقياس إلى الأشخاص ، كالمجربات ، ولا يمكن إثباتها - وفي نسخة « لإثباته » - لغير الحداس ؛ ولذلك تعد من المبادئ .
قوله :

(٩) أقول : الشهادات :

قد تكون قولية .

وقد لا تكون ، كالأمارات .

والرجوع فيه إلى حصول اليقين ، وزوال الاحتمال للوثوق بعدم مواطأة الشهداء ،

(١٠) وأما القضايا التي قياساتها معها - وفي نسخة «معها قياساتها» - فهي قضايا وإنما يصدق فيها لأجل وسط . لكن ذلك الوسط ليس مما يعزب عن الذهن فيحوج فيه الذهن إلى طلب ، بل كلما - وفي نسخة « كما » - أخطرت - وفي نسخة « أخطر » - حدى - وفي نسخة « حد » - المطلوب بالبال ، خطر الوسط بالبال - وفي نسخة بدون عبارة « بالبال » - خطر الوسط بالبال - مثل قضائنا بأن الاثنين نصف الأربعة . فقد استقصينا القول في تعديد أصناف القضايا الواجب قبولها ، من جملة المعتقدات ، من جملة المسلمات .

(١١) فأما المشهورات من هذه الحملة :
فمنها أيضاً هذه الأوليات ونحوها مما يجب قبوله ، لا من حيث هي واجب قبولها ، بل من حيث عموم الاعتراف بها .

وامتناع اجتماعهم على الكذب .

وبعض الظاهريين من نقلة الحديث ، ذهبوا إلى أنه يحصل بشهادة أربعين من الثقات ، فرد الشيخ عليهم .

واعلم أن المتواترات أيضاً تشتمل على تكرار وقياس ، إلا أن الحاصل بالتواتر هو علم جزئى ، من شأنه أن يحصل بالإحساس ، وذلك لا يعتبر التواتر إلا فيما يستند إلى المشاهدة . فحكم المتواترات حكم المحسوسات ؛ ولذلك لا يقع في العلوم بالذات .
قوله :

(١٠) أقول : هذه تسمى فطرية القياسات .

والقياس في قوله : [الاثنان نصف الأربعة] لأن الاثنين عدد قد انقسمت الأربعة إليه . وإلى ما يساويه . وكل ما ينقسم عدد إليه وإلى ما يساويه فهو نصف ذلك العدد .
قوله :

(١١) كما أن المعتبر في الواجب قبولها ، كونها مطابقة ؛ لما عليه الوجود ، فالمعتبر

في المشهورات كون الآراء عليها مطابقة .

فبعض القضايا أولى باعتبار ، ومشهور باعتبار .

ومنها الآراء المسماة بالمحمودة ، وربما خصصناها باسم المشهورة ،
إذ لا عمدة لها - وفي نسخة « لا عمدتها » - إلا الشهرة .

وهي آراء ، لو خلى الإنسان وعقله المخرد ، ووهمه ، وحسه ، ولم
يؤدب بقبول قضاياها - وفي نسخة « قضاياها » - والاعتراف بها .

ولم يميل الاستقراء بظنه القوي إلى حكم ، لكثرة الجزئيات ، ولم
يستدع إليها ما في طبيعة الإنسان من الرحمة والخجل ، والأنفة ،
والحمية ، وغير ذلك .

لم يقض بها الإنسان طاعة لعقله ، أو وهمه ، أو حسه .
مثل حكمنا أن - وفي نسخة « بأن » - سلب مال الإنسان قبيح ،
وأن الكذب قبيح لا ينبغي أن يقدم عليه .

والفرق بينها وبين الأوليات ما ذكره الشيخ من أن العقل الصريح الذي لا يلتفت
إلى شيء غير تصور طرفي الحكم إنما يحكم بالأوليات من غير توقف .
ولا يحكم بها ، بل يحكم منها بحجج تشمل على حدود وسطى ، كسائر النظريات ،
ولذلك يتطرق التغير إليها ، دون الأوليات ؛ فإن الكذب قد يستحسن إذا اشتمل على
مصلحة عظيمة . والكل لا يستصغر بالقياس إلى جزئه في حال من الأحوال .

والمشهرة أسباب :

منها : كون الشيء حقاً جلياً ، كقولنا : الضدان لا يجتمعان .
ومنها : ما يناسب الحق الجلي ، ويخالفه بقيد خفي ، فيكون مشهوراً مطلقاً ، وحقاً
مع ذلك القيد ، كقولنا : حكم الشيء حكم شبيهه ، وهو حق لا مطلقاً ، ولكن فيما هو
شبيه له .

ومنها : كونه مشتملاً على مصلحة شاملة للعموم كقولنا : العدالة أحسن .
وقد يسمى بعضها بالشرائع غير المكتوبة ؛ فإن المكتوبة منها ربما لا يعم الاعتراف بها .
وإلى ذلك أشار الشيخ بقوله : (وما تتطابق عليه الشرائع الإلهية) .
ومنها : كون بعض الأخلاق والانفعالات مقتضية لها ، كقولنا : الذب عن الحرام
واجب ، وإيذاء الحيوان ، لا لغرض ، قبيح .

ومن هذا الجنس ما يسبق إلى وهم كثير من الناس ، وإن صرف كثيراً منهم - وفي نسخة بدون عبارة « منهم » - عنه الشرع ، من قبح ذبح الحيوان ، إتباعاً لما في الغريزة ، من الرقة ، لمن تكون غريزته كذلك ، وهم أكثر الناس ، وليس شيء من هذا يوجب - وفي نسخة « الوجيه » - العقل الساذج .

ولو توهم الإنسان - وفي نسخة بدون كلمة « الإنسان » - نفسه ، وأنه خلق دفعة ، تام العقل ، ولم يسمع أدباً ، ولم يطع انفعالاً نفسانياً أو خلقياً - وفي نسخة « أو خلقاً » - لم يقض في أمثال هذه القضايا بشيء ، بل أمكنه أن يجهلها - وفي نسخة « يجهله » - ويتوقف فيها - وفي نسخة « فيه » -

وليس كذلك حال قضائه أن الكل أعظم من الجزء .
وهذه المشهورات قد تكون صادقة ، وقد تكون كاذبة .

وإذا كانت صادقة ليست تنسب إلى الأوليات ونحوها ، إذا - وفي نسخة بدون كلمة « إذا » - لم تكن بينة الصديق عند العقل الأول إلا بنظر وفكر - وفي نسخة بدون عبارة « وفكر » - وإن كانت محمودة عنده .

ومنها : ما يقتضيه الاستقراء ، كقولنا : العلم بالمقابلات واحد ؛ لكونه بالمتضادات والمتضائفات ، وغيرها كذلك ، ويشترك الجميع في أنها :
إما أن تكون مشهورة .
عند الكل كقولنا : الإحسان إلى الآباء حسن .
أو عند الأكثرين : كقولنا : الإله واحد .
أو عند طائفة : كقولنا : التسلسل محال ، وهو مشهور عند بعض أهل النظر - وفي نسخة « أهل المناظرة » . .

والصادق غير المحمود ، وكذلك الكاذب غير الشنيع ، ورب
- وفي نسخة « فرب » - شنيع حق ، ورب محمود كاذب .

فالمشهورات - وفي نسخة اعتبار عبارة « فالمشهورات » أول فصل
جديد عنوانه « تذييب » -
إما من الواجبات .
وإما من المسلمات .

- وعند هذا الحد تقف بعض النسخ - وفي آخريات بحذف كلمة
« المسلمات » ووضع موضعها كلمة « التأديبات » أو « التأديبات » مع
زيادة ما يلي : [الصلاحية ، وما تتطابق - وفي نسخة « تطابق » - عليها
الشرائع الإلهية .
وإما خلقيات وانفعاليات .

وإما استقرائيات ، وهي إما بحسب الإطلاق .
وإما بحسب أصحاب صناعة - وفي نسخة « بصناعة » بدل
« بحسب أصحاب صناعة » - وملة [

(١٢) وأما القضايا الوهمية الصرفة ، فهي قضايا كاذبة ، إلا أن
الوهم الإنساني يقضى بها قضاء شديد القوة ؛ لأنه ليس يقبل ضدها

والآراء المحمودة هي ما تقتضيه المصلحة العامة ، أو الأخلاق الفاضلة ، وهي
الذائعات .

وقد تتقابل المشهورات كقولنا : الحياة مؤثرة ، باعتبار ، وموت الشهداء مؤثر
باعتبار .
قوله :

(١٢) أحكام الوهم في المحسوسات حقه أن يصدقه العقل فيها .
ولتطابقها كانت ما يجرى مجرى الهندسيات ، شديدة الوضوح . لا يكاد يقع فيها
اختلاف آراء .

ومقابلها ، بسبب أن الوهم تابع للحس .
فما لا يوافق الحس - وفي نسخة « المحسوس » - لا يقبله الوهم .

ومن المعلوم أن المحسوسات إذا كان لها مبادئ وأصول كانت تلك قبل المحسوسات ، ولم تكن محسوسة - وفي نسخة « محسوساً » - ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات ، فلم يمكن - وفي نسخة « يكن » - أن تتمثل ذلك الوجود في الوهم ؛ ولهذا فإن الوهم نفسه وأفعاله لا تتمثل في الوهم ، ولهذا ما يكون الوهم مساعداً للعقل في الأصول التي تنتج وجود تلك المبادئ .

فإذا تعديا معاً إلى النتيجة نكص الوهم وامتنع عن قبول ما سلم موجباً .

وهذا الضرب من القضايا أقوى في النفس من المشهورات التي ليست بأولية .

وأما في المعقولات الصرفة إذا حكمت أحكام تخص المحسوسات ، فهي كاذبة ، يكذبه العقل . ويأتي بمقدمات لا منازعة فيها بينهما ، ويؤلفها على صورة مقبولة عندهما ، فينتج ما يناقض حكم الوهم . ويكابر الوهم في الامتناع عن قبول النتيجة ، بعد قبول المتقدمات والتأليف ، المقتضيين إياها لذاتهما .

وأحكام الوهم فيها هي المسماة بالوهميات الصرفة .

وتلك المعقولات إما أمور جزئية ، هي مبادئ المحسوسات .

وإما أمور كلية يعمها ويعم غيرها . وهو معنى قوله : [في أمور متقدمة على المحسوسات

أو أعم منها] .

وتكون أحكامه عليها على وجه يمتنع أن يكون عليه - ، وفي نسخة « عليها » - كالحكم

بأن كل موجود ذو وضع ؛ فإنه يمتنع أن يكون بعض الموجودات كذلك .

وعلى وجه يجب أن يكون في المحسوسات كذلك ؛ فإن كل محسوس يجب أن يكون

وتكاد تشاكل الأوليات وتدخل في المشبهات بها - وفي نسخة بدون عبارة « بها » - وهي أحكام للنفس في أمور متقدمة على المحسوسات ، أو أعم منها على نحو ما يجب أن لا يكون لها ، وعلى - وفي نسخة « أو على » - نحو ما يجب أن يكون أو يظن في المحسوسات .

مثل اعتقاد المعتقد أن لا بد من خلاء ينتهي إليه الملاء إذا تناهى .

وأنه لا بد في كل موجود من أن يكون مشاراً ، إلى جهة وجوده .

وهذه الوهيمات لولا مخالفة السنن الشرعية لها - وفي نسخة بدون عبارة « لها » - لكانت تكون - وفي نسخة بدون كلمة « تكون » - مشهورة .

وإنما تنلم في شهرتها الديانات الحقيقية ، والعلوم الحكمية .

ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك لشدة استيلاء

الوهم . على أن ما يدفعه الوهم ولا يقبله إذا كان في المحسوسات فهو مدفوع منكر .

وهو مع أنه باطل شنيع ليس بلا شهرة بل تكاد أن تكون من

- وفي نسخة بدون كلمة « من » - الأوليات والوهيمات التي لا تزاحم من

غيرها مشهورة ولا ينعكس .

فقد فرغنا من أصناف المعتقدات من جملة المسلمات .

ذا وضع ، أو يظن أنها كذلك ، كالخلاء ؛ فإنه يظن أن عدم الممانعة فيما بين المحسوسات الممانعة لخلاء .

قوله : [ولا يكاد المدفوع عن ذلك يقاوم نفسه في دفع ذلك لشدة استيلاء الوهم] .

أى لا يكاد من دفع عن القول بالخلاء مثلاً أن يقاوم نفسه ، فيذهب إلى خلاف ما يقتضيه وهمه .

قوله : [على أن ما يدفعه الوهم ولا يقبله ، إذا كان في المحسوسات فهو مدفوع منكر]

يريد ما ذكرناه أولاً ، وهو مع أنه باطل ، شنيع ؛ وذلك لأن أحكام الوهم مشهورة ، في

(١٣) وأما المأخوذات : فمنها مقبولات .

ومنها تقريريات - وفي نسخة « تقريرات » -

وأما المقبولات من جملة المأخوذات ، فهي آراء مأخوذة عن - وفي نسخة « من » - جماعة كثيرة من أهل التحصيل .

أو من نفر ، أو من - وفي نسخة بدون كلمة « من » - إمام يحسن به - وفي نسخة « من » - الظن .

وأما التقريريات فإنها المقدمات المأخوذة بحسب تسليم المخاطب ، أو التي يلزم قبولها ، والإقرار بها في مبادئ العلوم ، إما مع استنكار ما - وفي نسخة « استنكار » بدون كلمة « ما » - وتسمى مصادرات .

وإما مع مسامحة ما - وفي نسخة « وما » - وطيب نفس ، وتسمى أصولاً موضوعة .

ولهذه موضع منتظر .

الأكثر ، لأنه أقرب إلى المحسوسات ، وأوقع في ضمائر الجمهور .
قوله :

(١٣) أقول : هي إما أن تقبل ويحكم بها .

وإما أن لاتقبل ، بل يحكم بها لغرض ما .

والأول : مقبولات ، إما عن جماعة ، كما عن المشائين أن للفلك طبيعة خاصة .

أو عن نفر كأصول الأرصاد عن أصحابها .

أو عن نبي وإمام ، كالشرائع والسنن .

أو عن حكيم كأحكام تنتسب إلى بقراط ، كالطب .

أو عن شاعر كأبيات تورد شواهد .

أو تكون مقبولة من غير أن تنسب إلى مقبول عنه ، كالأمثال السائرة .

وقيل : المأخوذات : إما بتسليم ممن هو أعلى مرتبة ، وهو المقبولات .

أو ممن هو أدنى مرتبة ، وهو الموضوعات في مبادئ العلوم .

(١٤) وأما المظنونات فهي أقاويل وقضايا وإن كان يستعملها المحتج بها - وفي نسخة بدون عبارة « بها » - جزماً ؛ فإنه إنما يتبع فيها مع نفسه غالب الظن ، من دون أن يكون جزم - وفي نسخة « جزم من » - العقل منصرفاً عن مقابلها .

وصنف من جملتها المشهورات ، بحسب بادئ الرأي غير المتعقب وهي التي تعافص الدهن فتشغله عن أن يفتن الدهن لكونها مظنونة ، أو كونها مخالفة للشهرة ، إلى ثانی الحال .

فكان - وفي نسخة « وكان » - النفس تدعن لها في أول ما تطلع عليها ، فإن رجعت إلى ذاتها عاد الإذعان - وفي نسخة « ذلك الإذعان » - ظناً ، أو تكديباً - وفي نسخة « وتكديباً » -

أو ممن هو مقابل وهو الواقعة في المجادلات .

والأخيران هما التقرريات . والباقي ظاهر .

(١٤) قد ذكرنا في صدر الكتاب أن الظن قد يطلق :

بإزاء اليقين على الحكم الجازم .

والمطابق غير المستند إلى علته ، كاعتقاد المقلد .

وعلى الجازم غير المطابق ، أعنى الجهل المركب .

وعلى غير الجازم الذي يرجح فيه أحد طرفي النقيض على الآخر ، مع تجويز الطرف

الآخر جميعاً .

ويطلق تارة على الأخير من هذه الأقسام وحده ، وهو المسمى بالظن الصرف .

والمظنونات المذكورة ههنا ، من هذا القبيل لاغير في نفس الأمر ، وإن كان

المستعمل إياها في الحجج الخطابية يصح الجزم بها ، ولا يتعرض لتجويز مقابلاتها .

والمرجح :

قد تكون شهرة حقيقية .

وقد يكون استناداً إلى صادق .

وقد يكون غير ذلك .

وأعنى بالظن ههنا ميلا من النفس ، مع شعور - وفي نسخة « شعوره » - بإمكان المقابل .

ومن هذه المقدمات قول القائل : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » . وقد تدخل المقبولات في المظنونات ، إذا كان الاعتبار من جهة ميل النفس - وفي نسخة « نفس » - يقع هناك مع شعور بإمكان المقابل . (١٥) وأما المشبهات فهي التي تشبه شيئاً من الأوليات ، أو المشهورات - وفي نسخة « أو من المشهورات » - ولا تكون هي هي بأعيانها .

والأول : يعرف بالمشهورات في بادئ الرأي .

والثاني : هو المسمى بالمقبولات .

وهما قسمان مفردان باعتبار غير ما يعتبر في المظنونات الصرفة ، وإن كانا يدخلان تحت المظنونات ، أى من حيث يصدق عليها ما يعتبر في المظنونات . وأما القسم الثالث : وهو الذى يكون المرجح فيه غير ذلك ، فهو المظنون المطلق ، ويدخل فيه التجريبات الأكثرية ، وما يناسبها من المتواترات ، والحدسيات ، أعنى غير اليقينية منها .

وقد أورد الشيخ في مثال القسم الأول قولهم : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » . والمشهور الحقيقى ما يقابله بوجه وهو أن يقال : « لانصر الظالم ، وإن كان أخاك » . وقد يتقابل حكمان مظنونان باعتبارين ، كما يقال : فلان الذى من داخل الحصن يكلم الحصوم المقابلة من خارج جهراً ، خائناً ؛ فإنه مظنون من حيث إنه يتكلم مع الحصوم ويؤكد إثبات تكلمه معهم كون ذلك جهراً . وتقيضه مظنون أيضاً من حيث إنه يتكلم جهراً ، إذ لو كان خائناً لأخفى كلامه . قوله :

(١٥) التي تشبه الأوليات ، فقد تقع في المغالطات ، والتي تشبه المشهورات فقد

تقع في المشاغبات .

وهي إما لفظية .

وذلك الاشتباه :

يكون إما بتوسط اللفظ .

وإما بتوسط المعنى .

والذى يكون بتوسط اللفظ فهو إما - وفي نسخة بدون كلمة « إما » -

أن يكون اللفظ فهما واحداً والمعنى مختلفاً .

وقد يكون المعنى مختلفاً بحسب وضع اللفظ نفسه ، كما يكون

في المفهوم من لفظ - وفي نسخة « لفظة » - العين .

وربما خفي ذلك جداً كما يخفى في النور إذا أخذ - وفي نسخة « كما

إذا أخذ » - تارة بمعنى - وفي نسخة « المعنى » - البصر - وفي نسخة

« المبصر » - وأخرى بمعنى الحق عند العقل .

وقد يكون بحسب ما يعرض - وفي نسخة « عرض » - للفظ في

تركيبه .

وإما معنوية .

واللفظية ستة .

هى التى تقع بسبب الاشتراك .

إما فى اللفظ المفرد بحسب جوهره . كالعين .

أو بحسب أحواله الداخلة فيه ، كالتصارييف .

أو العارضة له من خارج كالأعجام .

وإما للمركب فى تركيبه الذى يمكن أن يحمل على معنيين ، أو فى جهة التركيب ،

!- وفى نسخة « أو فى وجود التركيب » - وعدمه . فيظن المركب غير المركب ، أو غير

المركب مركباً .

وقد ذكر الشيخ ههنا ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون المعنى مختلفاً بحسب جوهر اللفظ المفرد .

وقسمه إلى :

ظاهر كالعين .

إما في نفس تركيبه كقول - وفي نسخة « مثل قول » - القائل
« غلامٌ حسنٌ » بالسكونين .

أو بحسب اختلاف دلائل - وفي نسخة « دليل » - حروف
الصلوات فيه التي لا دلائل - وفي نسخة « دليل » - لها بانفرادها ،
بل الفائدة - وفي نسخة بدون كلمة « الفائدة » - إنما تدل بالتركيب ،
وهي الأدوات بأصنافها .

مثل ما يقال : ما يعلم الإنسان ، فهو كما يعلمه .

فتارة [هو] يرجع إلى ما يعلم . وتارة إلى الإنسان .

وقد يكون بحسب ما يعرض للفظ من . - وفي نسخة « في » -
تصريفه وقد يكون على وجوه آخر - وفي نسخة - « أخرى » - قد بينت
في مواضع آخر - وفي نسخة بدون عبارة « قد بينت في مواضع آخر » -
من حقها أن تطول فيها الفروع وتكثر .

وحتى كالنور .

وثانيها : ما يقع بحسب التركيب ، وهو القسم الرابع .

وقسمه :

إلى ما يختلف بسبب حذف العوارض التي لم تحذف لما كان مشبهاً ، كقولنا : « غلامٌ
حسنٌ » بالسكونين ؛ فإن الغلام يمكن أن يكون مضافاً إلى حسن ، ويمكن أن يكون
موصوفاً به ، ويتميز أحدهما عن الآخر عند التحريك .

وإلى ما ليس كذلك ، كما هو بحسب اختلاف دلائل الصلوات .

وثالثها : ما يكون بحسب تصريف اللفظ ، وهو القسم الثاني من الستة المذكورة .

وأشار بقوله : [وقد يكون على وجوه أخرى] إلى باقي الأقسام .

وأما المعنوية : فقد تكون جميعها بحسب ما يذكر في المغالطات سبعة .

وتنقسم :

إلى ما يتعلق بالقضايا المفردة .

وإلى ما يتعلق بالمؤلفة .

أما - وفي نسخة « وأما » - الكائن بحسب المعنى ، فمثل ما يقع بسبب إيهام العكس .

مثل أن يؤخذ : كل ثلج أبيض ، فيظن أن كل أبيض ثاج . وكذلك إذا أخذ لازم الشيء ، بدل الشيء ، فيظن أن حكم اللازم حكمه

مثل أن يكون الإنسان يلزمه أن يتوهم - وفي نسخة « متوهم » . . ويلزمه أنه مكلف مخاطب ، فيتوهم أن كل ماله وهم وفطنة ما ، فهو مكلف . وكذلك إذا وصف الشيء بما وقع منه على سبيل العرض ، مثل الحكم على السقمونيا بأنه يبرد - وفي نسخة « مرد » - إذا - وفي نسخة « إذ » - أشبه ما يبرد من جهة . وكذلك أشياء أحر تشبه هذه .

والأول : ثلاثة :

أولها : إيهام العكس ، كقولنا : كل أبيض ثلج ؛ لأن الثلج أبيض .
 وثانيها : سوء اعتبار الحمل ، كقولنا : الشيء موجود مطلقاً ؛ لكونه موجوداً بالقوة مثلاً .
 وثالثها : أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ، وهو يكون بأن يؤخذ لازم الشيء أو ملزومه أو عارضه ، أو معروضه ، بدله .

فمثل ما يؤخذ الموضوع بدله قولنا : كل ذى وهم مكلف ؛ لأن الإنسان مكلف ، وذو وهم .

ومثال ما يؤخذ عارض المحمول بدله ، قولنا السقمونيا تبرد ؛ لأنه يزيل المسخن ، ويعرض لمزيل المسخن أن يبرد ؛ فإذا قد وصف بما وقع منه على سبيل العرض ، إذ اشتبه المبرد بالذات من جهة التبرد الحاصل معهما .

والشيخ اقتصر من هذه الثلاثة على اثنين .

والأربعة التي لم يذكرها هي المتعلقة بالمؤلفة ، وهي جمع المسائل في مسألة ، ووضع ما ليس بعلة علة ، والمصادرة على المطلوب ، وسوء التركيب . وسيجيء ذكرها .

قوله :

(١٦) وبالجملة كل ما يتزوج من القضايا على أنه بحال يوجب تصديقاً ؛ لأنه - وفي نسخة «على أنه» - يشبهه - وفي نسخة «مشبه» - وفي أخرى «شبيه» - أو يناسب - وفي نسخة «مناسب» - لما هو بتلك الحال ، أو قريب منه .

فهذه هي المشبهات اللفظية ، والمعنوية . وقد بقيت الخيلات .

(١٧) وأما الخيلات - وفي نسخة «والخيالات» - فهي قضايا تقال قولاً وتؤثر - وفي نسخة «فتؤثر» - في النفس تأثيراً عجبياً من قبض وبسط - وفي نسخة «أو بسط» - وربما زاد على تأثير التصديق .

وربما لم يكن معه تصديق . مثل ما يفعله قولنا وحكمنا في النفس ، أن العسل مرة مهوعة - وفي نسخة «متهوعة» - على سبيل محاكاته - وفي نسخة «المحاكاة» - للمرة فتأباه - وفي نسخة «فأباه» - النفس وتنقبض عنه .

(١٦) يشير إلى السبب الجامع لجميع أنواع الغلط وهو عدم التمييز بين ما هو هو ، وبين ما هو غيره .

(١٧) أقول : الناس للتخيل أطوع منهم للتصديق ، ولذلك قال الشيخ : [يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه ، وعماً يدرونه ، إقداماً وإحجاماً صادراً عن هذا النحو] ولأجله ما يفيد الإشعار في الحروب ، وعند الاستماعة والاستعطاف وغيرها .

والتخيل إما ما يقتضيه اللفظ فقط لجزالته وهو لجودة هيئته .

وإما ما يقتضيه المعنى فقط ، وهو لقوة صدقه ، أو شهرته .

وإما ما يقتضيه أمر آخر وهو حسن المحاكاة ؛ فإن سبب تحريك النفس فيه هو

الهيئة الخارجة عن التصديق .

والمحاكاة الحسنة قد تكون بمجرد المطابقة ، وقد تكون بتحسين الشيء ، وقد

تكون بتقبيحه .

قوله :

وأكثر الناس يقدمون ويحجمون على ما يفعلونه وعما - وفي نسخة « وعلى ما » - يذرونه إقداماً وإحجاماً صادراً عن هذا النحو من حركة النفس ، لا على سبيل الروية ولا الظن .

والمصدقات - وفي نسخة اعتبار « والمصدقات » بداية فصل جديد عنوانه « تذييب » - من الأوليات ونحوها والمشهورات قد تفعل - وفي نسخة بدون عبارة « قد تفعل » - فعل الخيالات من تحريك النفس أو قبضها واستحسان النفس لورودها عليها لكنها تكون أولية ومشهورة باعتبار ، ومخيلة باعتبار :

وليس يجب في جميع الخيالات أن تكون كاذبة ، كما لا يجب في المشهورات وما يخالف الواجب قبوله ، أن يكون لا محالة كاذباً .

وبالحملة التخيل المحرك من القول متعلق بالتعجب منه . إما بجودة - وفي نسخة « الحودة » - هيئته ، أو قوة صدقه ، أو قوة شهرته ، أو حسن محاكاته ، لكننا قد - وفي نسخة بدون كلمة « قد » - نخص باسم الخيالات ما يكون تأثيره بالمحاكاة .

وما - وفي نسخة « وربما » - تحرك النفس من الهيئات - وفي نسخة « الهيئة » - الخارجة عن التصديق * .

الفصل الثاني

تذنيب

– وفي نسخة بدون كلمة « تذنيب » –

(١) ونقول : إن – وفي نسخة بدون كلمة « إن » – اسم التسليم يقال – وفي نسخة « يدل » – على أحوال القضايا من حيث توضع وضعاً ويحكم بها حكماً – وفي نسخة « كما » – كيفما كان – وفي نسخة « كيف كان » –

فربما كان التسليم من العقل الأول .

وربما كان من اتفاق الجمهور .

وربما كان من إنصاف – وفي نسخة بدون كلمة « إنصاف » –

الخصم .

(١) أقول : فسر التسليم بأنه حال القضية من حيث توضع وضعاً ، وهذا الوضع

هو بالمعنى الأعم من التسليم كما ذكرناه في أول الكتاب .

وظهر منه أنه ليس على ما ذهب إليه الفاضل الشارح من أن الوضع هو تسليم

الجمهور .

والتسليم هو تسليم شخص ما .